http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1556) السنة السادسة - الاحد (12) تموز 2009

تنفيذ اول عملية دهم عراقية بمشاركة مستشارين اميركيين

سياسيون يحذرون من هجمات ارهابية مرتقبة لـ"اختبار القدرات الامنية"

دورية مشتركة في بغداد .. ا.ف.ب. الارشيف

بغداد/ المدى والوكالات

في الوقت الذي حذر فيه سياسيون من قابليات القوات الامنية في مسك زمام الامن عقب انسحاب القوات الاميركية من المدن، اكدوا أهمية الجانب الاستخباراتي في مواجهة الجماعات المسلحة.

يأتي ذلك في الوقت الذي بدأ فيه مستشارون اميركيون بمرافقة القوات الامنية العراقية في تنفيذ المهام العسكرية تنفيذا للاتفاقية الموقعة بين بغداد وواشنطن والتي دخلت حيز التنفيذ في الاول من شهر كانون الثاني الماضي. وأكد عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية النائب عن التحالف الكردستاني فرياد راوندزي أن قوات الأمن العراقية لن تستطيع في الوقت الحاضر القضاء على نشاطات الجماعات المسلحة وإنما يمكنها الحد من نشاطات هذه الجماعات.

واعرب بحسب "راديو سوا" عن اعتقاده بأن الهجمات التي شهدها عدد من المدن العراقية يوم الخميس هي محاولة من تلك الجماعات لاختبار قدرات القوات الأمنية العراقية على مسك الملف الأمني بعد انسحاب قوات التحالف من المدن، وقال "اعتقد أن هذه الهجمات هي محاولة لجس نبض القوات الأمنية العراقية على مسك زمام الأمور، وهذا لا يعد معيارا على أننا فقدنا السيطرة، لكني أتوقع أن تزداد هذه الهجمات خلال الفترة المقبلة، لكي توحي تلك الجماعات بأن هنالك خرقا امنيا وان الوضع متدهور وان انسحاب القوات الاميركية من المدن خلق فراغا، وتابع "لكن في النهاية، فان القوات العراقية ستتمكن من تضييق الخناق وليس القضاء على تلك الجماعات المسلحة في الوقت الحاضر على الأقل". وشهد العراق يوم الخميس سلسلة من التفجيرات تعد الأعنف بعد انسحاب القوات الاميركية من المدن في الثلاثين من حزيران الماضي خلفت ما لا يقل عن ٤١ قتيلا و٨٠ جريحا في كل من بغداد والموصل وفقا لما أعلنته مصادر في الشرطة.

من جانبه شدد عضو لجنة الأمن والدفاع النائب عمار طعمة على أهمية الجانب الاستخباراتي في مواجهة الجماعات المسلحة، داعيا القوات الأمنية إلى الابتعاد عن انتهاك حقوق الإنسان أثناء المداهمات لتحفيز المواطن على دعمها بالمعلومات، واضاف "اعتقد بان تحسين أداء قوات الأمن العراقية أثناء تنفيذ مهامها وأثناء عمليات الدهم وكلما قل ما يصاحبها من انتهاكات لحقوق الإنسان فان ذلك سيزيد من حافز المواطن لدعمها بالمعلومات التي يمكن أن تكشف حركة وتخطيط الإرهاب وبالتالي تحبط تلك المخططات قبل التنفيذ وبوقت مبكر".

وعلى صعيد متصل، قال الجيش الاميركي ان مستشاريه الذين يعملون مع القوات العراقية داخل المدن شاركوا في عملية دهم واعتقال نفذت الجمعة في العاصمة بغداد.

وذكر بيان للجيش الاميركي ان مستشارين من القوات الاميركية شاركوا مع قوات العمليات الخاصة العراقية في عملية امنية اسفرت عن اعتقال ثمانية اشخاص يشتبه بضلوعهم بعمليات ارهابية. واوضح البيان ان المعتقلين "كانوا يشكلون خلية تمرد تقوم بانشطة مخالفة للقانون" وبعد ان اصدرت محكمة التحقيق الجنائية في الكرخ ببغداد مذكرات القاء قبض بحقهم تم اعتقالهم وفق القانون العراقي لمكافحة الارهاب. واضاف ان المشتبه بهم الثمانية ضالعون بتنفيذ عمليات ارهابية في بغداد وهم مطلوبون بسبب عمليات خطف وقتل واستهداف لقوات الامن العراقية.

وهذه اول عملية دهم تجري داخل المدن العراقية بمشاركة مستشارين من الجيش الاميركي منذ انسحاب القوات الاميركية الى خارج المدن. وكان الجيش الاميركي اعلن حال انسحابه ان عددا من مستشاريه ظلوا في قواعدهم لتقديم المشورة الفنية للقوات العراقية خلال عملياتها داخل المدن من دون ان يكشف عن عدد هؤلاء المستشارين.

ويؤكد مراقبون للوضع الامني العراقي ان بقاء مستشارين اميركيين للمشاركة مع قوات العمليات الخاصة العراقية، سيرفع من اعداد القتلى والجرحى الاميركيين الذين تجاوزت اعدادهم الاربعة الاف منذ الحرب في العام ٢٠٠٣. وفي هذا الصدد كشف نائب الرئيس الاميركي جو بايدن بان "اكثر من ٣٠ الف جندي امريكي اصيبو في العراق، اصابة نحو ١٧ الف منهم بحال الخطر". وقال جو بايدن الذي زار العراق الاسبوع الماضي، ان "دور اميركا في العراق قد تحول من عسكري بحت الى دعم دبلوماسي قبل استكمال الانسحاب الكامل للقوات في نهاية ٢٠١١". وأكد بايدن خلال حفل منح خلاله الجنسية الاميركية لعدد من الجنود من عدة دول عملوا مع الجيش الاميركي في العراق ان "الولايات المتحدة قد وفت بالتزامها في سحب الجنود من المدن العراقية، والتركيز الان ينصب على تعزيز العلاقات الدبلوماسية". واضاف مخاطبا الجنود "لقد خسرتم ٤٣٢٢ من رفاقكم، واكثر من ٣٠ الف جريح، بينهم ١٧ الفا في حالة خطرة، لكن بفضل خدمتكم وتضحياتكم، خرج العراق من تحدي العنف الطائفي". وتابع "لا يزال امامنا الكثير من العمل الصعب لانجازه هنا لكن الفضل يعود لكم في بدء تسلم العراقيين مسؤولية مصيرهم، وسنبدأ بالترحيب بكم بالعودة الى الوطن".

على الارجح

من المسؤول عن التفجيرات الأخيرة؟

عمار كاظم محمد

أسفرت سلسلة التفجيرات الإرهابية الأخيرة في بغداد والموصل وكركوك عن سقوط عشرات الضحايا من المدنيين الأبرياء عدا الجرحى وربما صار لزاما على قواتنا الأمنية ،باعتبارها الآن تتحمل المسؤولية الكاملة عن الوضع الأمني في البلاد بعد دخول الاتفاقية الأمنية حيز التنفيذ منذ الثلاثين من حزيران الماضي ، أن تعيد النظر في خططها في ما يتعلق بقابليتها على التصدي للوضع الأمني الجديد بغياب القوات الأمريكية.

والحقيقة أن هذه الخروقات الخطيرة تقودنا إلى التساؤل حول مدى جاهزية واستعداد القوات الأمنية العراقية للإمساك بزمام الملف الأمني في البلاد ، فجميع التصريحات التي سبقت تسليم الملف الأمني كانت تتحدث عن أن القوات العراقية على أتم الاستعداد للقيام بمهامها القتالية والسيطرة على الوضع الأمني في حال انسحاب القوات الأمريكية من المدن ، لكن الذي حدث أوضح أن تلك الجاهزية لم تكن على أتمها ، وإلا فما هو معنى تلك العمليات الإرهابية التي حدثت وراح ضحيتها المدنيون والأبرياء من مختلف أطياف الشعب العراقي؟.

لذلك من الطبيعي في الحالة الراهنة أن تتم مضاعفة الجهود الرامية للقضاء على ما تبقى من أعداء الشعب العراقي ، فليس هنالك من عذر لمن يقوم بهذه الأعمال بعد انسحاب الأمريكان من المدن ، فمن يقوم بهذا فهو بالتأكيد ينتمي إلى جهات ومخططات عدوانية ليس من مصلحتها أن تنسحب تلك القوات وقد فعلت حسنا بعض الكتل السياسية في البرلمان عندما أعلنت إدانتها لتلك العمليات الإجرامية.

علينا إذن أن ننتبه لما يجري على الساحة ونتساءل عن المستفيد من هذه العمليات بعد أن سقطت شماعة مقاومة المحتل الذي خرج الآن من المدن ولم يبق فيها إلا العراقيون العزل. هل هي جهات إقليمية أم دولية ؟ هل هو الفراغ الأمني الذي تركه رحيل القوات الأمريكية من بعض المناطق غير المستقرة خصوصا في الموصل؟ هل هي محاولة من تلك القوى المعادية للعملية السياسية الجارية في العراق لجر البلاد مرة أخرى الى دوامة العنف الطائفي؟ أم هل هي جهات إرهابية أخرى تحاول إثبات وجودها من خلال تنفيذ تلك الأجندات الخاصة بها لأجل مطالب أو الدخول في العملية السياسية من خلال إثبات قدرتها على زعزعة الوضع الأمني المستقر نسبيا والتأثير على الشارع العراقي؟

يقينا أن على الكتل السياسية في الحكومة أن تمنع وصول مثل هؤلاء المجرمين أوالتفاوض معهم بأي شكل من الأشكال بعد أن تلطخت أيديهم بدماء العراقيين وهذا ليس مطلبا للكتل السياسية فحسب لكنه أيضا مطلب مشروع من مطالب الشعب العراقي الذي لا يريد أن يرى قاتليه وقد دخلوا العملية السياسية حتى ولو كان تحت غطاء المصالحة الوطنية ، ويقينا أيضا أن معرفة تلك الجهات التي تقف وراء العمليات الإرهابية الأخيرة غير متعذرة على المحلل السياسي المتابع للشأن العراقي لأن الجواب رهن بالإجابة على تلك الأسئلة.

اثر انسحاب الكتلة الصدرية احتجاجاً

البرلمان يؤجل التصويت على "الاتفاقية البحرية" مع بريطانيا

بغداد/ المدى

من المقرر ان يصوت مجلس النواب يوم غد الاثنين على قانون اتفاقية التدريب والدعم البحري للقوات العراقية بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة، بعد ان تم تأجيل الجلسة المخصصة للتصويت اثر انسحاب الكتلة الصدرية من جلسة امس. وأكد النائب حسن ديكان ان انسحاب اعضاء الكتلة الصدرية من جلسة السبت ادى الى تأجيل التصويت على قانون اتفاقية التدريب والدعم البحري للقوات العراقية بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة الى يوم غد. واوضح ديكان بحسب وكالة (إيبا) ان انسحاب اعضاء الكتّلة الصدرية ادى الى عدم استكمال النصاب القانوني للجلسة، ما دعا الى تأجيل التصويت على الاتفاقية، مشيرا الى ان الانسحاب جاء بناءً على رفض التيار الصدري لعقد اية اتفاقية امنية مع اية قوة اجنبية في العراق. وفي حال التصويت على قانون الاتفاقية، فأنها تعد الثانية بعد توقيع بغداد لاتفاقية مع واشنطن ودخلت حيز التنفيذ بداية العام الجاري. وبين ديكان ان لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب سبق وان التقت وزير الدفاع وتمت مناقشته حول جميع النقاط المتعلقة بالاتفاقية واتضح حاجة العراق الى القوات البريطانية لحماية الموانئ العراقية لخبرتهم في هذا المجال وقدرتهم على حفظ الامن في الموانئ تلك.

وكانت الكتلة الصدرية قد اعلنت رفضها للاتفاقية مع القوات البريطانية وقال عقيل عبد الحسين رئيس الكتلة في مؤتمر صحفي امس ان "الكتلة الصدرية بعد ان رفضت الاتفاقية الامنية مع الاحتلال الامريكي، ترى ان الاتفاقية مع الاحتلال البريطاني هي امتداد للاحتلال". واضاف "اننا نهيب بالشعب العراقي الوقوف معنا ومؤازرتنا في رفض هذه الاتفاقية". فيما قال النائب عن الكتلة نصير العيساوي ان "هذه الاتفاقية باطلة".

وكان السفير البريطاني في العراق كرستوفر برنتس اعلن في تصريحات سابقة عن اكتمال الاتفاقية العراقية البريطانية وسيتم التصويت عليها من قبل مجلس النواب.

الى ذلك كشفت رئيسة جهاز الاستخبارات الداخلية البريطاني (ام اي فايف) الليدي مانينجهام بولر ان "الجهاز أبلغ مجلس الوزراء البريطاني بوجود مخاطر على البلاد . بريطانيا . في حال شن حرب على العراق". وقالت الليدي مانينجهام بولر في تصريح لصحيفة الغارديان البريطانية الصادرة امس انها "حذرت الوزراء والمسؤولين المعنيين من ان غزو العراق سيزيد من مخاطر تعرض البلاد الى هجمات وتهديدات ارهابية". ولفتت المسؤولة الاستخبارية السابقة الى ان "المصاعب كانت تتمثل في تزايد مشاعر الغضب والعداء تجاه بريطانيا من داخل الاقلية المسلمة في بريطانيا والتي تعد بالملايين".

حسابات الربح والخسارة بعد انسحاب الأميركيين من المدن العراقية

بغداد/ المدى

كتب الباحث بروس ريدل، من مركز "سابان" لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكنز، تحليلا تناول فيها ما جنته الولايات المتحدة بعد ست سنوات من الحرب في العراق. جاء فيه: يشكل انسحاب القوات القتالية الاميركية من المدن العراقية بداية النهاية لهذه الحرب ، أو على الأقل الجانب الأميركي منها. وقال موقع (ايلاف) في تحليل له أن من المؤمل ان يؤشر الانسحاب ايضا نهاية حقبة من تضخيم أهمية العراق في السياسة الأميركية. فقد توصل غالبية الاميركيين منذ فترة طويلة الى ان الحرب كانت المعركة الخطأ في المكان الخطأ مع العدو الخطأ. وهم يدركون ان ما دُفع من ثمن بالارواح والموارد لا يتناسب مع المكاسب ، ولكن أشد ما يلفت هو ضآلة القسط الذي ساهمت به الحرب في تحقيق أهداف اميركا الأربعة الأساسية في الشرق الأوسط رغم الكلفة الباهظة.

لنبدأ بأمن الطاقة. خلال الحرب في العراق ارتفع سعر النفط بحدة ثم هبط بالقدر نفسه من الحدة. ولم يكن للعراق دور من الناحية العملية في أي من الاتجاهين. ولم تحقق الحرب أمن الولايات المتحدة في مجال الطاقة. إذ تبقى العربية السعودية وليس العراق هي العامل الحاسم في مستويات الانتاج. ومهما يحدث في العراق بعد الانسحاب النهائي للقوات الاميركية فانه على الأرجح لن يؤثر إلا هامشيا في نظام الطاقة العالمي. كما ان هزيمة نظام صدام لم تسفر عن تقريب السلام بين اسرائيل والعرب ، كما وعد بعض مؤيدي الحرب.

ومهما يحدث في العراق بعد رحيل آخر جندي اميركي فإن هذا ايضا لن يكون له على الأرجح تأثير يُذكر أو لن يكون له أي تأثير على البحث عن السلام بين العرب واسرائيل.

كانت "القاعدة" من الرابحين الكبار في العراق خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٦ ثم تمادى فرعها العراقي في غيِّه فاعتراه ضعف شديد. ولكن الأهم بكثير ان قيادة "القاعدة" الأساسية تمكنت من البقاء ثم الازدهار في باكستان وافغانستان بسبب توجيه الاهتمام والموارد الاميركية نحو العراق. ولعل حرب العراق انقذت اسامة بن لادن من الموت أو الأسر في عام ٢٠٠٣ لو واصلنا ملاحقته.

الآن تعلن "القاعدة" انها ساعدت في اقناع "العدو الاميركي بقرار الفرار وترك العراق" كما قال زعيمها الافغاني مؤخرا على قناة "الجزيرة". لذا فان سعي "القاعدة" الدموي الى إشعال حرب أهلية حرض الاميركيين على تغيير نظرتهم الى الحرب. وبعد رحيل الولايات المتحدة عن العراق قد ينتعش فرع "القاعدة" العراقي الى حد ما لكنه سيبقى على الدوام تهديدا ثانويا بالمقارنة مع تهديد القيادة الأساسية، لاسيما الآن وقد أنشأت "القاعدة" مثل هذه المعاقل القوية لها في جنوب آسيا. وهي لا يمكن ابدأ أن تأمل بالسيطرة على بلد يناهض مبدأ القاعدة.

أخيرا ان حرب العراق أزاحت ألد أعداء ايران ، صدام ، وأسهمت في التصور الشائع في المنطقة بأن ايران في صعود. وفي حين ان هذا التصور كان على الدوام مبالغا به الى حد ما فانه اصبح فكرة قوية في المنطقة. وتكفلت سياسة جورج بوش بإجهاض ما حاوله كل رئيس اميركي منذ جيمي كارتر لاحتواء الايرانيين.

سيتعين على الرئيس باراك اوباما ان يبدي حرصا شديدا كي لا يسمح للمشكلة بالتفاقم. فان لدى ايران افضلية الثقافة والجغرافية والتاريخ للقيام بدور في العراق. وقد يساعد الغليان الأخير بتحويل الطاقات الايرانية نحو الداخل ولكننا لا نستطيع ان نراهن على ذلك. وقد أنيطت بنائب الرئيس جو بايدن مسؤولية التعامل مع السلطات العراقية في مرحلة الانسحاب ليحاول منع اندلاع صراع على السلطة في بغداد يمكن ان يفتح الباب لمزيد من النفوذ الايراني. ستكون مهمته شاقة. فان صراعات العراقيين ذات جذور عميقة ولا تتقبل وصفات العلاج السهلة. لكن القيادات السياسية العراقية رفضت مبدأ التدخل الاميركي في السياسة العراقية واكدت ان مثل هكذا امر، هو شأن داخلي كما رفضت أية وصاية وتدخل في الامور الداخلية العراقية.

رأى اوباما محقا ان الحرب كانت خطأ من البداية. ورأى ان العراق ليس العامل الحاسم لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ولا مصدر المشاكل الاميركية. ويتمثل التحدي الذي يواجهه الآن في أن يُكمل المشوار وينسحب من العراق دون اعطاء ايران (أو "القاعدة") أفضلية لا مبرر لها. وينبغي ان تكون الوطنية العراقية عاملا مساعدا لأن العراقيين يرفضون تحكم الجهات الاقليمية بمقدراتهم مثلما رفضوا تحكم الاميركيين بها.

برغم عودة مظاهر الحياة الطبيعية

البطالة..مصدر قلق للعراقيين

بغداد/الوكالات

مع تزايد الامل في عودة الحياة الى وضعها الطبيعي والحاجة الى فرص العمل، يتولد لدى المسؤول والمواطن العراقي قلق من ارتفاع نسبة البطالة الامر الذي يدعو الحكومة الى وضع حلول ناجعة لفتح المصانع واعادة عجلة العمل خصوصا ، وحصر فرص العمل بالعراقيين.

واصدرت دائرة العمل والتدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إحصائية جديدة عن عدد العاطلين عن العمل المسجلين ضمن قاعدة بيانات الدائرة اشارت فيها الى وجود نحو مليون ونصف مليون عاطل عن العمل.

وجاء في الاحصائية "ان عدد العاطلين المسجلين في الدائرة بلغ مليونا و(٤٨٦) الف عاطل"،مبينا ان وزارة العمل أسهمت في تشغيل ٢٤,٠٨١ مستفيداً في مهن مختلفة، إضافة إلى تقديم فرص العمل عن طريق برنامج القروض الصغيرة للمسجلين الراغبين.

واشارت الى ان قسم التدريب المهني قام بتدريب ٦٦,٣٠٢ في المراكز التدريبية الموزعة في بغداد والمحافظات، مشيرا الى ان عدد العاطلين المستفيدين من برنامج شبكة الحماية الاجتماعية من المسجلين في دائرة العمل والتدريب المهني ومجالس المحافظات بلغ ٢٧٦,٤٣٤ مستفيداً.

ووصف الطبيب والباحث في الشأن العراقي محمد عادل في دراسة، ازدياد ظاهرة وفود العمالة الأجنبية التي بدأت بغزو السوق العراقية بـ" الخطيرة جدا" ،مشيرا الى ان الكثير من المطاعم ومواقع العمل والسوق العراقية تشهد توافد أعداد كبيرة من الأجانب القادمين من بنغلاديش وغيرها من الدول الفقيرة.

وقال ان اصحاب رؤوس المال يتذرعون بقلة أجور هذه العمالة الأجنبية الذين يتقاضون مابين (١٥٠ إلى ٢٠٠ دولار شهريا) ، مشيراً الى انتشار مكاتب خاصة لاستيرادهم وتأمين العمل لهم. وفضلا عن قلة فرص العمل في العراق بسبب تعطل الكثير من المصانع والاوضاع الامنية التي مرت بالبلاد وادت الى هجرة آلاف العوائل من مواطنها الامر الذي تسبب بتغييرات سيئة في التوزيع السكاني، دخلت مؤخرا عمالة اجنبية للعراق للتنافس على ما يمكن الحصول عليه من هذه الفرص في المصانع والمكاتب التجارية خاصة، الامر الذي دعا باحث عراقي الى التحذير من خطورة توافد العمالة الاسيوية على سوق العمل العراقية وتأثيرها على معدل البطالة.

وجاء تأكيد الطبيب المذكور في دراسته "إن نسبة البطالة تبلغ نحو ٤٠ بالمئة ، لذلك فان نسبة كبيرة من العراقيين مستعدة لتقاضي مبالغ اقل من اجور العامل الاجنبي ،وهم على استعداد للعمل بإخلاص وجدية وتفان من اجل توفير لقمة العيش الكريم"، مناشدا أصحاب المكاتب الذين يستقدمون ويستخدمون العمال الأجانب أن تستعينوا بالعراقيين المحتاجين لفرصة العمل"، مؤكداً انه يمكن الاستعانة بالاجانب عندما يجد العراقيون فرص العمل لهم".

وفي سياق آخر، يتعلق بقلق المسؤول من تفشي ظاهرة البطالة طرح نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي مقترحا لمشروع معالجة البطالة في العراق، شدد فيه على"وجود تباين في تحديد نسبة البطالة من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية". وقال ان الجهات الرسمية حددت نسبة البطالة بـ (١٨بالمئة) بينما حددت الجهات غير الرسمية والدولية نسبة البطالة في العراق بـ (٦٠ - ٧٠ بالمئة) ، مضيفا انه"مهما اختلفت تلك النسب الا انها تتصف بكونها مؤشراً لوجود خلل اقتصادي واجتماعي وفني ينبغي الوقوف عنده ومعالجته".

واستعرض الهاشمي اسباب ظاهرة البطالة في البلد وتفاقمها وفي مقدمتها "الحروب التي خاضها العراق والحصار الاقتصادي الشامل عليه، وتدني مستوى الانتاج والتنمية وتدمير ونهب وحرق مؤسسات الدولة والمال العام عام ٢٠٠٣ ، وعلى وجه الخصوص المؤسسات الصناعية وما اعقبها، من أعمال التخريب والارهاب والتوقف التام للانتاج حيث توجد حاليا زهاء (١٩٢) شركة صناعية حكومية متوقفة عن العمل تماما بامكانها ان تستوعب (٥٠٠) الف عامل اضافة الى الانخفاض الكبير في صادرات النفط"، ملمحا الى حل الجيش وقوى الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية المختلفة ووزارة الإعلام من قبل قوات التحالف بعد عام ٢٠٠٣ ما اسهم في زيادة إعداد العاطلين عن العمل "حيث بلغ عدد هؤلاء زهاء مليون شخص".

وشخص الهاشمي اسباب تدهور الأحوال الاجتماعية والمدنية في العراق بعد الغزو لاسيما عمليات التهجير التي ادت الى نزوح زهاء (٤) ملايين مواطن، فضلا عن نظام المحاصصة "والمعمول بها حاليا في أجهزة الدولة في توزيع فرص العمل، مقترحا ان تتولى الحكومة منح قروض للعاطلين على العمل والابتعاد عن التوزيع الطائفي للفرص الحكومية وتشجيع الاستثمار.

من جهته يقول احد العاطلين في اثناء وقوفه في طابور انتظار فرص العمل وسط بغداد "ينتابني القلق باني لن احصل على فرصة عمل في الوقت الحالي بسبب اعتماد بعض المصانع والمطاعم على عمال اجانب"،متسائلا بقلق كيف استطيع الحصول على فرصة عمل وهم ينافسوني،وما يزيد من حنقي هو ان المسؤول يعرف حجم الازمة ولايقدم الحل او انه يقترح حلولا لاتطبق عليها كما نجد في المقابل العمالة الأجنبية تغزو الشركات والأسواق والمنازل، فأين نذهب؟ وكيف نحصل على لقمة العيش، في ظل هذه الظروف الصعبة مع اننا نعيش في بلد يعد من اغنى بقاع العالم في موارده الطبيعية؟.

تصاعد معدلات البطالة يعيق فرص التقدم